زيف الحوار الوطني ينسفه تجديد حبس 3 صحفيين بتهم ملفقة

الأربعاء 1 يونيو 2022 08:52 م

جدّدت دائرة الإرهاب في محكمة جنايات القاهرة حبس ثلاثة صحافيّين لمدة 45 يوماً على ذمة التحقيق، تحت مزاعم اتهامهم في قضايا مختلفة بـ"بث ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها مع العلم بأغراضها".

الصحافي الأول هو توفيق غانم البالغ من العمر 67 عاماً، والذي طالبت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراحه بمناسبة مرور عامٍ كاملٍ على حبسه، منذ اعتقاله تعسفياً في 21 مايو/ أيّار 2021 من منزله في مدينة السادس من أكتوبر، ومصادرة أغراضه الشخصية مثل هاتفه وحاسوبه الشخصي.
وأخفي غانم قسريّاً عدّة أيّام في مقر تابع لجهاز الأمن الوطني في وزارة الداخلية، ثمّ ظهر أمام نيابة أمن الدولة في 27 مايو/ أيّار 2021، للتحقيق معه في نفس الاتهامات المزعومة، التي توجّه إلى جميع الصحافيّين المعتقلين في مصر من دون تمييز.

ويعاني غانم من ظروف احتجاز قاسية، ومشاكل صحية عديدة، منها إصابته بمرض السكري، والتهاب الأعصاب في ساقيه وركبته، ومشاكل أسفل الظهر، وتضخم البروستاتا، لكن السلطات ترفض نقله إلى مستشفى خارج السجن لتلقي العلاج.

وغانم هو كاتب صحافي صاحب خبرة مهنية كبيرة إقليمياً ودولياً، تمتد لأكثر من 30 عاماً، شغل خلالها مناصب مهمة في مؤسسات إعلامية كبرى قبل تقاعده في العام 2015، كما أنّه عضو في المعهد الدولي للصحافة (IPI)، ومؤسّسات صحافية دولية أخرى.

أمّا الصحافي الثاني فهو أحمد سبيع، الذي أعيد اعتقاله في 28 فبراير/ شباط 2020، بالقرب من أحد المساجد في ضاحية التجمع الخامس بالقاهرة، ليجري التحقيق معه وحبسه في سجن العقرب سيئ السمعة، على ذمّة القضية رقم 1360 لسنة 2019.

وسبيع عضو في نقابة الصحافيين المصرية، ومُقيّد في جريدة آفاق عربية، وحُكم عليه بالسجن المؤبد عام 2015 في القضية المعروفة إعلامياً بـ"غرفة عمليات رابعة"، إذ وُجهت إليه اتهامات بـ"إذاعة أخبار وبيانات كاذبة"، و"الانتماء إلى جماعة الإخوان"، حتّى قضت محكمة النقض ببطلان هذا الحكم بعد انقضاء عامين على حبسه احتياطياً.

وسبيع ممنوع من جميع حقوقه المكفولة له بموجب القانون واللائحة الداخلية للسجون، وفي مقدّمتها حقّه في الزيارات ورؤية أسرته ومحاميه، بما يخل بمبدأ المحاكمات العادلة، إضافة إلى رفض الأجهزة الأمنية دخول الأدوية والمستلزمات الطبية الضرورية له، رغم تدهور حالته الصحية، وإصابته بمشاكل في العمود الفقري، والتهاب حاد في الأعصاب والرقبة.

الصحافي الثالث هو سيد عبد اللاه، الذي اعتقل من منزله في محافظة السويس، فجر يوم 22 سبتمبر/ أيلول 2019، بسبب أداء عمله بتصوير المظاهرات المندلعة ضد عبد الفتاح السيسي في 20 سبتمبر. ولاحقاً، تمّ تدويره على ذمّة قضية جديدة إثر إخلاء سبيله على ذمّة القضية رقم 1338 لسنة 2019.

وحافظت مصر على تدني مرتبتها في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، الذي أعدّته منظمة مراسلون بلا حدود للعام 2021، واحتلّت فيه المركز 166 من أصل 180 بلداً. وتضج السجون المصرية بعشرات الصحافيين ممّن سجنوا بسبب آرائهم، والذين انقضت مدد حبسهم الاحتياطي المقرّرة بعامين كحد أقصى، ولا يزالون داخل السجون في مخالفة لأحكام الدستور والقانون.

وتدحض قرارات تجديد حبس الصحافيين الثلاثة ادعاءات "الانفراجة السياسية" التي يروّج لها النظام الانقلابي عبر أذرعه الإعلامية والبرلمانية، ارتباطاً بالدعوة التي أطلقها السيسي في 26 أبريل/ نيسان الماضي، عن إجراء "حوار وطني شامل" للتباحث حول الأزمات التي تشهدها البلاد، وما صاحب ذلك من قرارات العفو عن مجموعة محدودة ومختارة بعناية، من السجناء السياسيين.